**توصيات الملتقى**

**بتاريخ 15/05/2022 تم عقد الملتقى الوطني الموسوم بالتمويل الأخضر في الجزائر – نحو تمويل داعم لمشاريع الطاقة المتجددة ومساهم في التنمية المستدامة. بجامعة الجزائر3 دالي إبراهيم. مكتبة الكلية.**

**وباختتام فعاليات الملتقى تم التوصل إلى التوصيات التالية:**

* + ترسيخ دور منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني كأداة لصقل مهارات العاملين للتحول نحو الاقتصاد.
	+ التصدي لظاهرة تغير المناخ والحد من استنزاف الموارد وتعزيز كفاءة الطاقة ويحقق فوائد بيئية واجتماعية كبيرة.
	+ يسهم في تنمية المورد البشري وزيادة كفاءته الإنتاجية على اعتبار أن قطاعات هذا الاقتصاد تتطلب في العاملين به توافر مهارات وقدرات تكنولوجية متطورة.
	+ إصلاح السياسات والتشريعات بما يواكب مرتكزات هذا الاقتصاد.
	+ دعم الاستثمار والمياه الخاصة لدى الشباب لإنجاز مشاريع صغرى في الاقتصاد الأخضر.
	+ دعم السياسات الرامية إلى الترويج لهذا النوع من الوظائف وقد يتطلب الأمر استحداث نموذج تنموي جديد أكثر شمولية ومساواة وعدالة واستدامة من النواحي البيئية.
	+ لابد من الاستفادة من التجربة الألمانية من خلال نقل وتوطين التكنولوجيات الحديثة في مجال استغلال الطاقات المتجددة بتكثيف تبادل البعثات العلمية وجلب المستثمرين فيها.
	+ إنّ الاهتمام نحو استغلال الطاقة المتجددة في الجزائر من خلال تجسيد البرنامج الوطني بوتيرة متقدمة ومتسارعة، سيحقق العديد من الايجابيات داخل الجزائر وخارجه.
	+ الطاقات المتجددة هي أفضل خيار لتجنب الاعتماد على الطاقة التقليدية وهذا ما أثبتته العديد من الدول المتقدمة مثل ألمانيا.
	+ تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الطاقات المتجددة، مع العمل على تأهيل وتدريب الموارد البشرية في مجال الطاقات المتجددة.
	+ ضرورة اهتمام الحكومة الجزائرية بمجال البحث العلمي في الطاقات المتجددة خاصة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال فتح تخصصات تخدمها وحث الطلبة على الخوض فيها.
	+ أنّ مصادر الطاقة المتجددة في الجزائر مازالت عبارة عن محاولات متطورة مع مرور الزّمن وبالتالي لا يمكن أن تكون بديل للطاقة الأحفورية على المدى القريب أو المتوسط.
	+ الجزائر تملك إمكانيات هائلة في مجال الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرّياح إذا استغلت أحسن استغلال تؤهلها لأن تكون قوة اقتصادية مهمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
	+ تشجيع البحث والتطوير في تقنيات وتكنولوجيا الطاقات المتجددة.
	+ ضرورة زيادة الوعي بأهمية الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل ناجح لتنويع الطاقة والتنمية المستدامة .
	+ تكثيف التعاون والشراكة الدولية فيما يخص التبادل المعرفي من أجل الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال استثمار الطاقات المتجددة.
	+ أنه من مصلحة الدول العمل على حث الشركات العاملة في قطاع المحروقات وغيرها الملوثة للبيئة التوجه لاستخدام المواد الطاقوية الأقل تلوثا للبيئة.
	+ يتعين على الدول الترويج للنمو الأخضر، والذي سيعتمد حتما على زيادة وعي الشركات والسكان بالمخاطر المرتبطة بالبيئة.
	+ وضع خطط واستراتيجيات واضحة للتنمية الوطنية، تتضمن وضع أهداف واستراتيجيات الطاقة المستدامة، بحيث تتناسب وتتكامل سياسات قطاع الطاقة مع سياسات التنمية الوطنية الشاملة، مع وضع تشريعات واضحة لتشجيع الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، وتوفير المناخ الملائم للاستثمار.
	+ أهمية دعم التكنولوجيا والبحث العلمي خاصة في مجال البحث عن البدائل الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة؛
	+ تفعيل القوانين والتشريعات لتشجيع استعمال الطاقة المتجددة والنظيفة، وترشيد استعمال الطاقة الأحفورية.
	+ ضرورة تشجيع استخدام الطاقات المتجددة كجزء لا يتجزأ ضمن الخطط الاستراتيجية الوطنية للطاقة، ونقل تكنولوجيا الطاقة المتجددة من خلال التبادل والتعاون في هذا المجال ما بين الدول المتقدمة والنامية.
	+ الاهتمام بالحملات التوعية التي من شأنها خلق الوعي بضرورة التوجه نحو استغلال الطاقات النظيفة من جهة وكذا الاستغلال العقلاني لهذه الطاقات من جهة أخرى.
	+ دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص والتعاون مع الجامعات ومراكز البحث المتخصصة لقيادة التنمية في مجال الطاقة المتجددة؛
	+ تبني سياسات داعمة للمشروعات الصغيرة الخضراء، لرفع الوعي البيئي وتعزيز الدعم المالي.
	+ تشجيع الدولة للقطاع المصرفي على تمويل مشاريع التنمية المستدامة، ومنح تسهیلات للمصارف التجارية، خاصة في مجالات تمويل برامج المياه والطاقة المستدامة.نشاء هياكل ودعم حاضنات متخصصة في قطاعات الاقتصاد الأخضر.
	+ وضع إستراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، وتشجع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام.
	+ ضرورة تعدیل المنظومة المصرفیة، والعمل على نشر التوجه البیئي للمصارف في منتجاتهم البیئیة.
	+ تطوير منتجات مالية محددة لأصحاب المشاريع الخضراء وإنشاء آليات تمويل بديلة مكرسة لريادة الأعمال الخضراء.
	+ تشجيع القطاع المصرفي على تمويل مشاريع التنمية المستدامة،عن طريق المشاركة في المخاطر ومنح تسهيلات للمصارف التجارية، خاصة في مجالات تمويل برامج المياه وإنتاج الغذاء والطاقة المستدامة.